دور الشرطة فى زيادة الإنتاج القومى

إن الإستقرار والأمن فرص وغاية فى آن واحد فالأمن من أمس الإحتياجات للـوطن والمواطن ، وبدونه تفتقد تلك القطاعات والأجهزة والمؤسسات العامل الإستراتيجى لفاعلية مخططاتها فلا يمكن تصور بلوغ أى تطور سياسى أو إجتماعى أو ديمقراطى أو إقتصـادى دون وجود إستقرار أمنى ، فقد كان وما زال وسيظل الأمن للفرد وللأسرة والمجتمع مطلبـاً ملحاً سعى إليه قديماً ، وتطور المجتمع من أجله ، ولا يزال مستمراً فى سعيه رغبـة فـى المزيد والقدر الأكبر من الأمن والأمان .

ذلك أن قضايا التنمية متشعبة وملحة ، ومتلاحقة فى إيقاع سريع لمواجهة الكثافـة السكانية ذات المعدلات العالية ، والتى تتزايد وتتراكم آثارها لتعوق مسيرة التنمية مـا لـم تتوافر الحلول الحاسمة لتحويل الطاقات الزائدة إلى عمالة منتجة .

ومن هنا فإن خطط التنمية تفترض إفتراضاً عاماً ومنطقياً وهو سيادة منـاخ مـن الأمن والطمأنينة كمقدمة حتمية ولازمة لإحراز أهدافها طبقاً للبرامج المحددة .

وقد صادفت المرحلة الأخيرة إتجاهاً واضحاً نحو المصارحة والموضوعية فى عرض جوانب الأزمة الإقتصادية التى تواجهنا ، وأصبح التحدى الحقيقى ليس هو التعـرف علـى أسباب الأزمة التى حظيت بالمزيد والعديد من الدراسات الجادة والموضـوعية وإنمـا هـو التنمية والإنتاجية ، والتحول من المجتمع الإستهلاكى إلى المجتمع المنتج .

وقد تم تقسيم الدراسة إلى عدد من المحاور النحو التالى :-

<u>المحور الأول</u> : المشكلة الإقتصادية فى مصر من منظور قومى .

<u>المحور الثانى</u> : المشكلة الإقتصادية فى مصر من منظور أمنى .

<u>المحور الثالث :</u> الدور الوقائى غير المباشر للأمن فى العملية الإنتاجية .

<u>المحور الرابع :</u> الدور الوقائى المباشر للأمن فى العملية الإنتاجية .

وقد إنتهت الدراسة إلى أن الأمر المجمع عليه والذى لا خلاف فيه بين الخاصة والعامة أن جوهر الحل فى مواجهة مشكلتنا الإقتصادية يمكن فى ضرورة تعظيم الإنتاج والإنتاجيـة وأن ذلك يتوقف على حسن الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة والعمل على إضافة وخلق موارد جديدة ، وتوفير العمالة الفنية والكوادر الإدارية القادرة .

- وإذا كان ذلك محسوباً فى جانب قطاعات وأجهزة الإنتاج بصفة رئيسية ، فإننا لم نغفل أن للأجهزة الخدمية دوراً بارزاً – لا ينفصل عن دور أجهزة الإنتاج – فى العملية الإنتاجية ، وإنه إذا كان هذا الدور فى أغلبيه غير مباشر إلا إنه لا يقل أهمية على الإطلاق عن دطور أجهزة الإنتاج ، كما أن من الأجهزة الحديثة ما قد يجمع بين الدور غير المباشر والدور المباشر فى العملية الإنتاجية والنموذج الذى سقناه فى هذا المجال هو وزارة الداخلية بأجهزتها المختلفة .

- وإضافة لكل ما تقدم فإن ما نوجه النظر إليه ونحن نعيش فى فترة سياسية ناضجة تتدعم فيها مسيرة الديمقراطية هو ضرورة تكتيل كافة الجهود والطاقات على إختلاف إنتمائها لتحقيق الأهداف المرجوة فى مجالات زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال خطط وبرامج تنفيذية واضحة المعالم محددة فيها المهام والواجبات بصورة لا تقبل التراجع .

- وما يجب تركيز الضوء عليه هنا إنه إذا كان جوهر المشكلة الإقتصادية فى مواجهتها هو زيادة الإنتاج والإنتاجية ، فإن جوهر زيادة الإنتاج والإنتاجية هو القوى البشرية العاملة سواء فى القطاع الإنتاجى بصفة أساسية ، أو فى القطاع الخدمى الإدارى بصفة تابعة، فالبشر هم الذين يستجيبون وهم القادرون على البذل والعطاء والتطور والتطوير .